

كلمة السيد وزير النقل
خلال الندوة المنعقدة في مريديان اللاذقية
حول التقانات ومنعساتها في تطوير قطاع النقل البحري
اللاذقية - ٢٠١٠/١٠/١٠

السادة المشاركون .. الضيوف الأعزاء:

اسمحوا لي أن أعبر عن بالغ سروري بلقائنا اليوم في هذه الورشة التي تعقد بالتعاون بين وزارة النقل السورية والسفارة الفرنسية بدمشق، للتعرف عن التقانات الحديثة وتطبيقاتها ومنعساتها في تطوير قطاع النقل البحري، بمشاركة متميزة من أصدقائنا وأخوتنا في تركيا العراق، الأردن، لبنان.



وعندما نلتقي في أسرة النقل البحري في سورية، لا بد أن نستذكر الدعم الكبير الذي أولته الحكومة على أعلى مستوياتها بهذا القطاع الهام، والذي تبدي من خلال الزيارتين الكريمتين لسيادة رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد شخصياً لمرافاً طرطوس في أيلول عام ٢٠٠٥ ومرافاً اللاذقية في أيلول عام ٢٠٠٦، وما كان لهاتين الزيارتين من عظيم الأثر في دفع عملية التطوير للمرفأين والنقل البحري بشكل عام وعلى عدد من المستويات.

بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ تم إنفاق ما يقارب ٩ مليارات ل.س لتطوير المرفأين وقطاع النقل البحري في سوريا.

فعلى صعيد البنى التحتية تم تحسين وتطوير الأرصفة، التجهيزات، والكل يعلم حجم التجهيزات الذي قُدم للمرفأين خلال السنوات الأخيرة من روافع الكانتري كرين التي كانت منتظرة منذ الثمانينات، وروافع الموبايل كرين، الزوارق، الستافات، والآليات.

وعلى صعيد تحسين الإدارة تم الاهتمام بتحديث الإدارة المرفئية من خلال استدرجات عروض دولية لتكليف جهات عالمية متخصصة وخبييرة بأعمال تطوير وإدارة الحاويات، وتم تكليف شركة ICTSI الفلبينية بإدارة محطة حاويات مرفأ طرطوس عام ٢٠٠٧، وشركة CMA CGM مع سوريا القابضة بإدارة محطة حاويات مرفأ اللاذقية في العام ٢٠٠٩.



وكي لا ننسى أنظمة إدارة الملاحة البحرية بالدخول إلى المرفأين تجهيزات VTMS وتطوير المرفأين الداخلية للصيد والنزهة، ورفد مؤسسة النقل البحري بثلاث سفن بضائع، وفي نفس الوقت وخلال نفس الفترة وبالتزامن مع هذا الإنفاق على تطوير البنى التحتية، تم تحقيق إصلاح تشريعي على درجة كبيرة من الأهمية كقانون التجارة البحري الذي حدّث لأول مرة منذ الخمسينات، وقانون إحداث غرفة الملاحة البحرية والتي منذ إحداثها شكلت شريكاً أساسياً لوزارة النقل في كل عمليات اتخاذ القرار، وقانون حماية البيئة البحرية من التلوث، والكثير من القوانين آخرها المرسوم الكريم الذي صدر عن السيد رئيس الجمهورية برقم ٧٠/١٣/٩/٢٠١٠ والذي يتضمن إتاحة الفرصة للحاويات كي تنتقل من المرفأين البحرية إلى المرفأين الجافة بدون معاملة جمركية وفق الاشتراطات التي نص عليها المرسوم الكريم.

وكي لاننسى الجهد الذي بذل بتأهيل العنصر البشري وتدريبه بما يمكّن العناصر البشرية بمواكبة التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا والبناء والإدارة وتطوير العمل في كل المواقع ومستويات العمل في المرفأين والنقل البحري إجمالاً، حيث تم إحداث المؤسسة العامة للتدريب والتأهيل البحري ومنتظر آخر الإجراءات التطبيقية التي تسمح لهذه المؤسسة بالقيام بدورها الهام، وكذلك استطعنا وضع

اللمسات الأخيرة على النص التشريعي الذي سيسمح بإعادة توزيع موارد المرفأين وبالشكل الذي سيصيب جميع المساهمين في العملية الإنتاجية وبمستويات متعددة، بعد أن كان هذا الأمر لفترات طويلة من نصيب قلة من العاملين على حساب فئات جديدة فتبين أنه لا بد أن تشارك في العملية الإنتاجية من خلال أن تأخذ حصة مناسبة من الأرباح والموارد بما يساهم في تعزيز عمل هذه الفئات وحرصاً على تحقيق المزيد من الريح والموارد في المرفأين.

انعكس ذلك على تحقيق نمو مستدام لحركة النقل البحري عبر سورية بلغ هذا النمو ذروته في عام ٢٠٠٩، عندما ارتفع حجم البضائع المارة عبر المرفأ السوري من ٢١ مليون طن عام ٢٠٠٨ إلى ٢٣.٤ مليون طن عام ٢٠٠٩ أي بزيادة استثنائية بلغت ١١.٤% في الوقت الذي كان فيه العالم وبعض دول الجوار يعاني من منعكسات أزمة اقتصادية ومالية انعكست على تراجع معدلات النمو إن لم نقل تحقيق معدلات سلبية في بعض الأحيان.

وقد شجعت هذه النتائج على رفع مستوى الطموحات خلال الخطة الخمسية الحادية عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.



بشكل عام فإن الخطة الخمسية الحادية عشر والتي تغطي الحقبة الزمنية بين ٢٠١١ - ٢٠١٥ تلاحظ لقطاع النقل كتلة اعتمادات إجمالية تقدر بـ ٢٨٣ مليار ليرة سورية لتنفيذ ٢٠٢ من المشاريع في مختلف الأنشطة والقطاعات وتصل حصة النقل البحري بمفرده ٣٦/ مليار ليرة من إجمالي الاعتمادات بزيادة مهمة ١٣% بالتأكيد هذا الأمر يبدأ بشكل متدرج ففي عام ٢٠١١ تبلغ الاعتمادات الملحوظة لقطاع النقل البحري ٢.٥ مليار ليرة سورية.

هنالك الكثير من العمل من أجل تطوير هذا القطاع على مختلف الأصعدة، والكثير من الجهد الذي يجب أن يبذل من أجل أن نتمكن من تحقيق هذه الخطة، وأن نتمكن من تحقيق هذا الإنفاق وتوجيه هذا الإنفاق إلى المكامن التي تحقق أعلى درجة من الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع.

وفي هذه الظروف ليس هناك أنسب من هذا الوقت بالذات لتنظيم هذا الملتقى الهام من أجل أن نتعرف سوية على آخر التقانات في مجال قطاع النقل البحري وتطبيقاتها، بالشكل الذي يؤدي أفضل تنمية وأفضل مردود لتطبيق هذه التقانات في هذا المجال.

وبأتي تنظيم هذه الورشة الهامة، بالتعاون بين وزارة النقل السورية والسفارة الفرنسية بدمشق، كي ينخرط ضمن السياق العام للتعاون البعيد المدى والمثمر والبناء الذي تم بين سورية وفرنسا في مجالات النقل المختلفة، والذي أتى ثماراً ايجابية في عدد كبير من المجالات، ونأمل أن نحقق المزيد من النتائج الايجابية خلال مثل هذه الورشات والتي تعبر عن قناعة مشتركة بأهمية النقل، وأهمية موقع سوريا الجغرافي كبوابة أساسية من بوابات الدخول من أوروبا إلى الشرق الاوسط.

وبأتي انعقاد هذه الورشة وهذا الحضور الكريم من الأصدقاء والأعزاء في تركيا، والأردن ولبنان، والعراق كي يؤكد أهمية التكامل الإقليمي، ودور هذا التكامل الإقليمي في تحسين انسيابية البضائع والسلع بين هذه الدول ومن خلال هذه الدول بحيث يتم إعادة الدور لمنطقة الشرق الأوسط كمنطقة عبور أساسية لتيارات السلع والبضائع بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، من أوروبا إلى أفريقيا، ومن أميركا إلى آسيا، ومن أوروبا إلى الصين، كل ذلك يمر بهذه المنطقة ووجودنا سوية اليوم هو أكبر دليل على إيماننا بأهمية العمل المشترك من أجل تحقيق أفضل النتائج في هذا المجال.

يبقى لي أن اشكر الجنود المجهولين الذين قاموا بالجهد الأكبر لتنظيم هذا العمل، من وزارة النقل ومن قطاع النقل البحري، ومن السفارة الفرنسية في تنظيم هذه الورشة.

وأشكر لكم حضوركم وتجشمكم عناء المجيء للمشاركة في هذه الورشة والتي نتمنى لكم ولنا كل النجاح والتوفيق بتحقيق نتائجها.

وشكراً جزيلاً لكم